لماذا لم تنجح السلطات السعودية في الاستغناء عن الأجانب



فبينما تدعي الحكومة تحقيق تقدم في خفض البطالة بين السعوديين، تشير تصريحات مسؤولين في القطاع الخاص إلى أن تحقيق أهداف التوطين الكاملة لا يزال بعيد المنال.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة "أرمادا هولدينغ"، أوليفييه بادار، إن استبدال العمالة الأجنبية بالكفاءات السعودية قد يستغرق "جيلاً أو جيلين"، موضحًا أن أكبر التحديات تتمثل في تدريب المواطنين ونقل الخبرات إليهم.

ويعكس هذا التصريح استمرار اعتماد الشركات على الكفاءات الأجنبية في القطاعات المتخصصة، رغم مرور

سنوات على تطبيق برامج التوطين.

وتظهر هذه المعطيات أن فرض نسب السعودة وحده لا يكفي لتحقيق التحول المنشود، إذ لا تزال قطاعات مثل التكنولوجيا والهندسة والدفاع بحاجة إلى خبرات دولية لإدارة المشاريع ونقل المعرفة.

وقبل أسابيع، تصاعد التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي مع وسم "البطالة بين السعوديين"، حيث انتقد ناشطون تهميش الكفاءات الوطنية واستمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية في المشاريع الكبرى.

وتزامن ذلك مع تقارير حقوقية تحدثت عن توقيف نحو 140 شخص اضافة لملاحقة عدد آخر على خلفية تعبيرهم عن آرائهم بشأن البطالة والأوضاع الاقتصادية، ما أضفى مزيدًا من الجدل على ملف التوظيف وحرية التعبير في المملكة.